

Distr.: General
30 December 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي

فيينا، 25 و26 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت *

أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

على التعاون الدولي في المسائل الجنائية:

نظرة عامة عن مدة سنة

أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعاون الدولي في المسائل الجنائية

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة

أولاً - مقدمة

1- تتسبب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في خسائر واسعة النطاق في الأرواح ومعاناة بشرية شديدة، إذ إنها تؤثر على جميع جوانب حياة الناس على الصعيد العالمي. وهي تؤثر كذلك تأثيراً عميقاً على سير العدالة الجنائية لأنها تؤدي إلى زيادة في الجرائم مثل صناعة المنتجات الطبية المقلدة والاتجار بها، فضلاً عن الجرائم المرتكبة على الإنترنت، وتتسبب في تغيير أساليب عمل المجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة.⁽¹⁾

2- وقد تعين اتخاذ قرارات في مجال السياسات بسرعة للاستجابة لحالة طوارئ سريعة التغير وللتحديات المرتبطة بها. وتتخذ بلدان كثيرة تدابير واسعة النطاق لمنع انتشار كوفيد-19، بما في ذلك تدابير الإغلاق الشامل، والقيود المفروضة على التجمعات الاجتماعية وإغلاق المرافق العامة. وتؤثر هذه التدابير تأثيراً غير مسبوق على نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، يراوح من إعادة توجيه موارد إنفاذ القانون إلى تأخير إجراءات المحاكم أو تنفيذها عن بعد - ويتعين على كل بلد أن يتكيف مع واقع جديد.⁽²⁾ ويتعين على المحاكم، على

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة مرة ثانية لأسباب فنية (13 نيسان/أبريل 2021).

** CTOC/COP/WG.3/2021/1.

(1) للاطلاع على لمحة عامة عن حالة المعارف المتعلقة بالتطورات في الاتجاهات العامة في منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة لجائحة كوفيد-19 وعلى معلومات مستكملة عن الوثائق المتعلقة بجميع البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، انظر A/CONF.234/15.

(2) للاطلاع على مثال على الصعيد الإقليمي، انظر الإعلان المتعلق بالدروس المستفادة والتحديات التي يواجهها القضاء أثناء وبعد جائحة كوفيد-19، المعنون *Declaration on lessons learnt and challenges faced by the judiciary during and after the COVID-19 pandemic*، الذي اعتمدته اللجنة الأوروبية المعنية بكفاءة العدالة التابعة لمجلس أوروبا في اجتماعها المعقود في 10 حزيران/يونيه 2020، في إطار رئاسة اليونان للجنة الوزراء، بشأن أثر أزمة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها فيما يتعلق بكفاءة العدالة وأداء القضاء، وهو متاح على <https://rm.coe.int/declaration-en/16809ea1e2>.



وجه الخصوص، أن تتكيف بسرعة مع تدابير التباعد الجسدي، وبالتزامن مع إغلاق العديد من مباني المحاكم أمام الجمهور، تعلق جلسات استماع كثيرة أو تعقد باستخدام حلول تقنية تيسر عقد الاجتماعات عن بُعد. ونتيجة لإغلاق المحاكم وانخفاض مستوى عملها، فإن الإجراءات إما تأخر أو تسرّع. وفي معظم البلدان، لا تعالج إلا القضايا التي تعتبر أكثر إلحاحاً.

3- وفي مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، يلاحظ أن مجموعتين من التدابير التي لها تأثير هام على إدارة العدالة الجنائية تتسمان بأهمية مركزية: أولاً، تدابير العزل وتقييد الحركة عموماً، وثانياً، إغلاق الحدود. وإضافة إلى ذلك، تدفع جائحة كوفيد-19 العديد من السلطات المركزية، فضلاً عن الهيئات القضائية وهيئات التحقيق، إلى التحول إلى العمل عن بُعد والسماح بإجراء تعديلات وتغييرات في تسيير الأعمال اليومية. وتؤثر الأزمة أيضاً على أداء السلطات المركزية في عدد متزايد من الدول.

4- وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه مجموعة من الاعتبارات العملية بشأن التأثير المحدد لجائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك الممارسات المستجدة للاستجابة للتحديات ذات الصلة في فترة الأزمة، وتمكين القيام، حسب الاقتضاء، بتغييرات أو تعديلات في عمل الجهات الفاعلة المعنية في المستقبل. وقد أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه من أجل تيسير المناقشات في إطار البند 3 من جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثاني عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي.

ثانياً - تقييم أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعاون الدولي في المسائل الجنائية والحاجة إلى جمع البيانات

5- إن المعلومات والبيانات ضرورية لتوفير صورة عن التغيرات في الوقت الحقيقي وتيسير التنبؤات والتقييمات الطويلة الأجل فيما يتعلق بالأثر المحتمل لأزمة كوفيد-19 في الأجل الطويل على عمل السلطات المختصة في مجالي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون. غير أن هذه المعلومات والبيانات شحيحة حالياً، ومن المهام الصعبة تحليل وتقييم أثر الجائحة على اتجاهات الجريمة وعلى التغييرات والممارسات الجديدة المتصلة بالتعاون الدولي على مكافحة الجريمة.

6- وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الناشطة في ميدان التعاون الدولي في المسائل الجنائية على استخدام أو استحداث مجموعة متنوعة من الأدوات لتحسين جمع البيانات ورصدها بصورة كبيرة وضمان التقييم الفعال لحالة الطوارئ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن شأن عمليات تطوير هذه الأدوات وتعديلها واستخدامها، بما في ذلك الإحصاءات والتقييم المستقل، فضلاً عن تعزيز جمع البيانات بصورة منهجية لتيسير الاتصال، والتعاون والتنسيق بين السلطات المركزية والسلطات المختصة على الصعيد الوطني في ميدان التعاون الدولي، أن توفر القاعدة القوية من الأدلة والمعارف اللازمة لاتخاذ القرارات المؤسسية والاستراتيجية والبرنامجية والتنفيذية للتصدي للتحديات ذات الصلة. وسيساعد إجراء مزيد من التقييم المتعمق استناداً إلى تلك الأدلة والمعارف المجمعة على ضمان استخلاص الدروس من فترة الجائحة واستخدام تلك الدروس للمساعدة في تشكيل الاستجابات المستقبلية لحالات الطوارئ أو تحويل العمل في المستقبل عموماً، حسب الاقتضاء.

7- وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنذ البدء بأول إغلاق شامل بسبب الجائحة، بدأ البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، في 20 آذار/مارس 2020، في جمع معلومات عن تدابير الطوارئ التي اتخذتها السلطات المركزية وغيرها من السلطات المختصة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية خلال جائحة كوفيد-19. وقد استُحصل على تلك المعلومات، التي جمعها البرنامج العالمي في شكل قائمة، من خلال أمانات شبكات التعاون القضائي الإقليمية، بما في ذلك الشبكة القضائية الأوروبية، والشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، والفريق الاستشاري

للمدعين العامين في جنوب شرق أوروبا، وشبكة المدعين العامين والسلطات المركزية في بلدان المصدر والعبور والمقصد المعنية بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، أو من خلال منظمات إقليمية مثل مجلس أوروبا، أو أنها قُدمت مباشرة من قبل السلطات المركزية الوطنية نفسها.⁽³⁾ وتستكمل القائمة بانتظام ويتواصل نشرها. ولهذا الغرض، يحتفظ البرنامج العالمي بقنوات اتصال مفتوحة مع السلطات المركزية من أجل الحفاظ على اكتمال القائمة ومواصلة تعميمها لزيادة الوعي وتيسير التنسيق. وحتى اليوم، تلقى ما مجموعه 156 سلطة مركزية هذه المعلومات. وآخر استكمال للقائمة (في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020) متاح للجمهور (www.ejn-crimjust.europa.eu/ejn/EJN_DynamicPage/EN/86) وهو مدرج أيضاً بصيغته المعدلة) في مرفق ورقة المعلومات الأساسية هذه.

8- وعلى الصعيد الإقليمي، أرسل مجلس الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2020 استبياناً أول إلى الدول الأعضاء وآيسلندا والنرويج بشأن أثر التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لمكافحة انتشار كوفيد-19 على الصكوك المتعلقة بالتعاون القضائي. وفي موازاة ذلك، جمعت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية أيضاً معلومات من الدول الأعضاء عن الموضوع نفسه. وفي نيسان/أبريل 2020، منح المجلس ولاية إلى وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية لإعداد مصنف لجميع المعلومات التي جمعت حتى ذلك الوقت، وتقديم أسئلة جديدة عند الحاجة، واستكمال المصنف بانتظام من أجل مساعدة الممارسين باستمرار في تطبيق صكوك التعاون القضائي في المسائل الجنائية في هذه الأوقات العصيبة. واستُخدم الموجز التنفيذي لذلك المصنف، مع استكمالات في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020،⁽⁴⁾ كمادة مرجعية للمعلومات ذات الصلة الواردة في القسمين الثالث والرابع أدناه، حسب الاقتضاء وحسب ما يشار إليه على النحو الواجب في الحواشي ذات الصلة.

ثالثاً - أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على مختلف أشكال التعاون الدولي

ألف - الأشكال المختلفة لإجراءات تسليم المطلوبين

9- على نحو ما أفادت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية، فيما يتعلق بتسليم المطلوبين إلى بلدان ثالثة، كان للتدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19 تأثير على تنفيذ عمليات التسليم الفعلية، التي أُرجئت في عدة دول إلى نهاية الأزمة. وعلى نحو ما أبلغ به، تمثلت العقبتان الرئيسيتان المواجهتان في القيود المفروضة على الرحلات الجوية إلى بلدان ثالثة وإغلاق الحدود. وتؤكد أن ذلك لا يثير مشاكل كبيرة في سياق تسليم المطلوبين لأن الإجراءات ذات الصلة تسمح عادة بتمديد المواعيد النهائية للتسليم.⁽⁵⁾

10- وفيما يتعلق بإصدار أوامر إلقاء القبض الأوروبية،⁽⁶⁾ تواصلت الغالبية العظمى من السلطات القضائية في الاتحاد الأوروبي إصدار أوامر إلقاء القبض الأوروبية على نحو ما تقوم به عادة. غير أن بعض الدول

(3) انظر CTOC/COP/2020/6، الفقرة 14.

(4) مجلس الاتحاد الأوروبي، *The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters: executive summary of information compiled by Eurojust and EJM*، بروكسل، الوثيقة 5 REV 7693/5/20، المرفق.

(5) المرجع نفسه، الصفحة 7.

(6) انظر: Council of the European Union framework decision 2002/584/JHA on the European arrest warrant and the surrender procedures between Member States (*Official Journal of the European Communities*, L 190, 18 July 2002).

أعطت الأولوية لإصدار أوامر إلقاء القبض الأوروبية، إما باتباع مبادئ توجيهية محددة أو كنتيجة غير مباشرة للقيود العامة المفروضة على الأنشطة القضائية خلال الجائحة.⁽⁷⁾

11- وفي حين لا تطبق أي دولة تعليقاً عاماً لتنفيذ عمليات التسليم بناءً على أمر إلقاء قبض أوروبي، فقد أُفيد بأنه قد يصبح من المستحيل في حالات محددة نقل الشخص المطلوب إلى الدولة المصدرة بسبب التدابير العملية والقانونية المتخذة على الصعيد الوطني لمكافحة جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، يلزم تقييم إمكانية القيام بكل عملية نقل على أساس كل حالة على حدة وهي كثيراً ما تعتمد على الترتيبات العملية المعمول بها.

12- وفي الحالات التي لا يكون فيها التسليم ممكناً في حالة فردية بسبب التدابير المتخذة استجابة لأزمة كوفيد-19، فإن ما أُفيد بأنه ممارسة متبعة كان قرار السلطات القضائية المنفذة تأجيل عملية التسليم. واعتبرت هذه الخطوة عموماً كافية لمواجهة الحالة الراهنة.

باء - المساعدة القانونية المتبادلة

13- كانت قواعد العزل المتعلقة بكوفيد-19 السبب في أن العديد من مؤسسات أو وكالات الدول بدأت في استخدام أدوات جديدة للعمل عن بُعد، ولم تكن السلطات المركزية وهيئات التحقيق الجنائي والمحاكمة استثناء من ذلك. وقد أدت قواعد العزل هذه إلى حدوث حالات تأخير في تنفيذ طلبات المساعدة المتبادلة، ولا سيما في البلدان التي لا تقبل سوى الطلبات الورقية.

14- وثمة سبب آخر لحالات التأخير يتعلق بالاتجاه العام في العديد من الولايات القضائية المتمثل في القيام، بسبب جائحة فيروس كورونا، باتخاذ قرارات بشأن عملية إعادة هيكلة وإعادة تشكيل سلطات إنفاذ القانون وولاياتها وتنفيذ تلك القرارات. ومع تزايد قيام الحكومات بمنح نفسها صلاحيات استثنائية من أجل إنفاذ تدابير العزل الاجتماعي، كانت قوات إنفاذ القانون - وفي بعض البلدان، الجيش - هي السلطات الرئيسية المكلفة بإنفاذ تلك التدابير. وكما لوحظ عن حق، أصبحت سلطات إنفاذ القانون "الوجه العام لاستجابة الدولة لفيروس كورونا".⁽⁸⁾ والنتيجة الطبيعية لذلك في الميدان المحدد للتعاون الدولي في المسائل الجنائية هي أن عدداً أقل من العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون متاح للقيام بالإجراءات التنفيذية اللازمة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

15- وعلى الصعيد الإقليمي، أكدت العروض التي قدمتها جهات الاتصال التابعة للشبكة القضائية الأوروبية، بناءً على طلب الشبكة ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، أن الصعوبات في تنفيذ إجراءات التحقيق (مثل الاستماع إلى الشهود وعمليات تفتيش المباني) لا تزال مستمرة وأنها تتعلق بمسائل عملية مثل القيود المفروضة على الاتصال المادي، وقواعد التباعد الجسدي وإغلاق حدود الدول.

16- وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في معظم الدول التي استجابت لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية كان مقصوداً في البداية على القضايا العاجلة و/أو المؤجلة، ولا سيما في الدول التي أدت فيها حالة الطوارئ أيضاً إلى تعليق الأجل الإجرائية وجلسات الاستماع. وفي الحالات التي أُجري فيها تحديد لأولويات القضايا، كان هناك تقييم لكل حالة على حدة بالاستناد إلى معايير مثل درجة إلحاح الطلب، وجسامه الجريمة، وما إذا كان المشتبه فيه قيد

(7) Council of the European Union, "The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters", p. 4

(8) Global Initiative against Transnational Organized Crime, "Crime and contagion: the impact of a pandemic on organized crime, Policy Brief (Geneva, 2020). وانظر أيضاً A/CONF.234/15، الفقرة 84.

التوقيف قبل المحاكمة، وخطر فقدان الأدلة ومرحلة الإجراءات التي ستُجمع الأدلة من أجلها. وبوجه عام، غُلقت تدابير التحقيق غير العاجلة.⁽⁹⁾

جيم- التعاون الدولي لأغراض المصادرة

17- ما ظهر من الاستجابات المقدمة لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية هو أنه بالرغم من أن الحالة فيما يتعلق بأوامر التجميد والمصادرة في كثير من الدول ظلت دون تغيير خلال أزمة كوفيد-19، فإن عدة دول أخرى ما فتئت تقصر إعطاء الأولوية لإصدار شهادات فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بأوامر التجميد والمصادرة على الحالات العاجلة. وعلى نحو ما أبلغ عنه، لم يكن ذلك في معظم الحالات نتيجة أي قرار محدد مستند إلى السياسات، بل كان، بالأحرى، أثرا غير مباشر للقيود العامة المفروضة على الأنشطة القضائية. غير أن تحديد الأولويات ذلك لم يؤثر عادة تأثيرا سلبيا على أوامر التجميد لأن تلك الأوامر تعتبر عموما عاجلة بسبب خطر تبديد الموجودات.⁽¹⁰⁾

دال- نقل الأشخاص المحكوم عليهم

18- وفقا للممارسة المتبعة، هناك خيارات سياساتية مختلفة يتعين اتخاذها فيما يتعلق بقرار السلطات الوطنية اعتماد اتفاقات لنقل الأشخاص المحكوم عليهم، بما في ذلك وفقا للمادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفيما يتعلق بالمحتوى الذي ينبغي أن تتضمنه تلك الاتفاقات. وتستند هذه الخيارات السياسية إلى أسس منطقية مثل تخفيف المصاعب التي يواجهها من يقضون عقوبات في بلدان أجنبية؛ وتيسير إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم؛ وتخفيض تكلفة تقديم الخدمات القنصلية للمواطنين المسجونين في الخارج وتكلفة إيواء الأجانب في نظم السجون الوطنية؛ وتعزيز التعاون في المسائل القضائية والجزائية؛ والاعتراف بالعلاقات الدولية الجيدة بين الدول.⁽¹¹⁾

19- وثمة عامل إضافي يتصل بالجائحة كان يتعين أخذه في الاعتبار هو الخطر الاستثنائي الذي يشكله كوفيد-19 في السجون، مما يزيد بدوره من الاهتمام الذي يولي لاحتفاظ السجون. وعلى الصعيد العالمي، يتبين أن تأثير كوفيد-19 في السجون أشد بكثير من تأثيره بين عامة السكان. وإضافة إلى ذلك، شملت القيود المفروضة لاحتواء انتشار الفيروس فرض إغلاق شامل على السجون، فضلا عن تقييد تحركات السجناء وبرامجهم.⁽¹²⁾

20- وهكذا، على سبيل المثال، يُعلق عموما نقل الأشخاص المحكوم عليهم من جانب غالبية الدول الأعضاء التي استجابت لاستبيان الشبكة القضائية الأوروبية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. غير أن عمليات النقل هذه أصبحت ممكنة مرة أخرى في بعض الدول الأعضاء في مرحلة لاحقة من الجائحة: أصبحت تجرى عندما يكون ذلك ممكنا، مع البلدان المجاورة عموما، وقد أجريت بضع عمليات نقل فعلية. وفي الدول التي يمكن فيها نقل الأشخاص المحكوم عليهم، أفيد بأن تقييما يجري على أساس كل حالة على حدة، وأن القضايا العاجلة، على الأقل في بعض هذه الدول، تحظى بالأولوية.

(9) Council of the European Union, "The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters", p. 8

(10) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(11) انظر: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Handbook on the International Transfer of

Sentenced Persons, Criminal Justice Handbook Series (Vienna, 2012), p. 15

(12) A/CONF.234/15، الفقرة 47.

21- وكانت المسائل العملية التي تواجهها السلطات الوطنية عند القيام بنقل السجناء تتعلق أساساً بإغلاق الحدود وإلغاء الرحلات الجوية، فضلاً عن العمليات التي تتطلب التواصل المادي والفحص الطبي. وينبغي مراعاة قواعد النظافة الصحية لما فيه مصلحة الأشخاص المحكوم عليهم والموظفين المرافقين. وكان الأشخاص الذين ينقلون إلى دول أخرى يوضعون في الحجر الصحي عموماً. وأوضحت بعض الدول أن القرارات المتعلقة بالاعتراف بالأحكام الصادرة فيما يتعلق بمواصلة إنفاذ الأحكام أو تحويلها لا تزال تصدر.⁽¹³⁾

هـ - التحقيقات المشتركة

22- على نحو ما أبلغت به وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية، واصلت أفرقة التحقيق المشتركة عملها بانتظام في معظم الدول التي استجابت للاستبيان خلال فترة الجائحة. وتمثلت التحديات الرئيسية التي ووجهت في عدم القيام بالسفر وعقد الاجتماعات بالحضور الشخصي بين أعضاء أفرقة التحقيق المشتركة بصورة منتظمة أو القيام بهما بصورة محدودة حسب القيود التي تفرضها السلطات الوطنية.⁽¹⁴⁾

رابعاً - الممارسات والاتجاهات الناشئة في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمواجهة التحديات التي يطرحها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

ألف - الإرسال الإلكتروني لطلبات التعاون الدولي

23- تقضي الظروف التي أوجدتها الجائحة إلى زيادة تأييد فكرة أن طلبات التعاون الدولي يمكن أن ترسل ويرد عليها بطريقة آمنة وسريعة ومرنة وسليمة باستخدام الوسائل الإلكترونية.⁽¹⁵⁾

24- وفي الاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في تموز/يوليه 2020، أشار ممثل شيلي، الذي تكلم أيضاً بصفته رئيساً لرابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية، إلى أن السلطات المركزية لبعض البلدان الأعضاء في الرابطة أتاحت إرسال الطلبات إلكترونياً، عن طريق البريد الإلكتروني، وأعطت الأولوية للطلبات التي كانت توصف بأنها طلبات عاجلة. وفي بعض بلدان المنطقة، أمكن إحالة الطلبات الإلكترونية لتسليم المطلوبين بين السلطات المركزية والسفارات، وعقدت جلسات استماع بشأن تسليم المطلوبين عن طريق التداول بالفيديو.⁽¹⁶⁾

25- وفي هذا الصدد، أشير إلى معاهدة الإرسال الإلكتروني لطلبات المساعدة القانونية الدولية بين السلطات المركزية، التي أبرمها ووقعها بعض البلدان في الجمعية العامة الحادية والعشرين لمؤتمر وزراء العدل في البلدان الإيبيرية-الأمريكية، الذي عقد في ميديين، كولومبيا، في تموز/يوليه 2019. ونصت المعاهدة على

(13) Council of the European Union, "The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters", p. 9.

(14) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(15) تنص الفقرة 14 من المادة 18 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على أن يقدم طلب المساعدة القانونية المتبادلة "كتابة أو، حيثما أمكن، بأية وسيلة تستطيع إنتاج سجل مكتوب [...] وبشروط تتيح لتلك الدولة الطرف أن تتحقق من صحته". ويرد حكم مماثل في الفقرة 14 من المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ووفقاً للفقرة 9 من المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، فإن "طلبات المساعدة المتبادلة وأي رسائل أخرى [...] يجوز أن توجه من خلال أي وسيلة إلكترونية أو غيرها من وسائل الاتصالات شريطة أن يكون الطرف الطالب مستعداً، عند الطلب، لتقديم سجل مكتوب للطلب والنسخة الأصلية منه في أي وقت. ولكن يجوز لأي دولة متعاقدة، بموجب إعلان موجه في أي وقت إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، أن تضع الشروط التي تكون مستعدة بموجبها لقبول وتنفيذ الطلبات الواردة عن طريق الوسائل الإلكترونية أو غيرها من وسائل الاتصالات".

(16) انظر CTOC/COP/WG.3/2020/4، الفقرة 64.

الإرسال الآمن وفي الزمن الحقيقي للرسائل التي تطلب فيها المساعدة القانونية المتبادلة، ويسّرت استخدام التوقيعات الإلكترونية فيما يتعلق بالإجراءات الدولية ووفرت الحماية للبيانات الشخصية، ضمن جملة أمور.⁽¹⁷⁾

26- وفي الاجتماع السادس لفريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية، الذي عُقد في الفترة من 27 إلى 29 تموز/يوليه 2020، شدد بعض المتكلمين على ضرورة تحديث ممارسات المساعدة القانونية المتبادلة وتبسيطها والتعجيل بها من خلال الإرسال الإلكتروني لطلبات التعاون الدولي، وهي ممارسة تتبعها بعض البلدان الإيبيرية-الأمريكية في الفترة الأخيرة. وفي هذا الصدد، اقترح أن ترسل السلطات المركزية وغيرها من السلطات المختصة، عن طريق البريد الإلكتروني، طلبات الحصول على المساعدة الرسمية والمساعدة المشتركة بين المؤسسات، وكذلك طلبات الحفظ، باستخدام شبكات الاتصال العاملة على مدار الساعة (7/24).⁽¹⁸⁾

27- وفي أوروبا، وكما أبلغت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية، أوصت غالبية الدول المقدمة للقرارات بالإرسال الإلكتروني للطلبات (أي بالبريد الإلكتروني) باعتباره أنجع وسيلة في ضوء الحالة التي أوجدتها جائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بالطلبات العاجلة.⁽¹⁹⁾ ويمكن أيضاً أن تقوم وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية بتقديم المساعدة في إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق تيسير تبادل المعلومات وتحديد هوية السلطة المنفذة المختصة.

باء - التداول بالفيديو

28- منذ بداية جائحة كوفيد-19، تحاول نظم العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم أن تنفذ أدوات إعمال العدالة عن بعد بسرعة وعلى نطاق واسع. وعلى الرغم من أن أدوات إعمال العدالة عن بعد كانت موضع نظر واختبرت واستخدمت سابقاً، فإن أزمة كوفيد-19 حفزت على الأخذ بالتكنولوجيات السمعية البصرية في النظام القضائي على نطاق غير مسبوق. ومع تطور أزمة الجائحة، لوحظ تحول سريع إلى إعمال العدالة عن بعد مع سماح عدد أكبر من الدول للمحاكم باستخدام التكنولوجيا السمعية البصرية في تنفيذ الإجراءات الجنائية العادية.

29- وفي ميدان التعاون الدولي في المسائل الجنائية، على وجه الخصوص، قبل وقت طويل من الجائحة، كانت الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة تنص على إمكانية التداول بالفيديو في أحكامها المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة كوسيلة لتقديم أدلة شفوية في القضايا التي يكون فيها سفر الشاهد غير ممكن أو مستصوب.⁽²⁰⁾ وقد يتطلب الإدلاء بالشهادة عن طريق التداول بالفيديو صلاحيات تشريعية تتيح للسلطات فرض حضور الشاهد، وإدارة الإدلاء باليمين وإخضاع الشهود للمسؤولية الجنائية عن عدم الامتثال؛ وتعديلات للقواعد المتعلقة بالأدلة تسمح بالمقبولية الأساسية للأدلة المقدمة عن طريق التداول بالفيديو وبوضع معايير تقنية للموثوقية والتحقق؛ وتوسيع نطاق جرائم الإدلاء بشهادة الزور.⁽²¹⁾ وتعكس أيضاً الأعمال التحضيرية عن المفاوضات بشأن وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

(17) انظر CTOC/COP/WG.3/2020/4، الفقرة 67.

(18) انظر UNODC/CCPCJ/EG.4/2020/2، الفقرة 32.

(19) Council of the European Union, "The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters", p. 8.

(20) انظر الفقرة 18 من المادة 18 من اتفاقية الجريمة المنظمة؛ والفقرة 18 من المادة 46 من اتفاقية مكافحة الفساد. وعلى الصعيد الإقليمي، انظر المادة 9 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.

(21) UNODC, *Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime* (Vienna, 2017), para. 575.

مجموعة من النقاط التي يمكن أن تُتخذ على سبيل الاسترشاد لضمان تطبيق معايير المحاكمة وفق الأصول القانونية عند عقد جلسات استماع مع الشهود الذين يُستمع إليهم عن طريق التداول بالفيديو.⁽²²⁾

30- وقد أبلغت الأمانة مؤتمر الأطراف، سابقاً في دورته الخامسة ووفقاً لمقرر المؤتمر 2/4، بالعقبات التقنية والقانونية التي ينطوي عليها استخدام التداول بالفيديو.⁽²³⁾ وما فتئت الخبرات المفيدة تتراكم أيضاً من خلال الاستعراضات التي تجرى في إطار دورة الإبلاغ الأولى لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفيما يتعلق بالحكم ذي الصلة في الاتفاقية.⁽²⁴⁾

31- وفي الاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في تموز/يوليه 2020، أشارت التعليقات التي قُدمت باسم رابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية إلى استخدام التداول بالفيديو باعتباره ممارسة تتيح مزايا هائلة للتعاون الدولي (لأنها تتيح إدلاء الشهود بشهاداتهم في ظل الاحترام الكامل لحقوق الأطراف المعنية) وإجراء جلسات استماع لتسليم المطلوبين بطريقة فعالة وصالحة.⁽²⁵⁾ وأبلغت الدول التي قدمت مساهماتها الوطنية إلى وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والشبكة القضائية الأوروبية عن ممارسات مماثلة في مجال التداول بالفيديو.⁽²⁶⁾

32- وبدأت الدول والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية النظر إلى ما بعد مرحلة الطوارئ. ومن المحتمل أن تواجه نظم العدالة عقبتين مباشرتين بعد الأزمة على الأقل: تراكم كبير للقضايا ونقص في الأموال ناجم عن الأثر السلبي لعمليات الإغلاق الشامل على الاقتصاد. وكثيراً ما يُشار إلى الوقت والكفاءة من حيث التكلفة باعتبارهما السببين اللذين يمكن أن يجعلاً أعمال العدالة عن بعد يبدو طريفاً جذاباً للمضي قدماً حتى بعد رفع القيود المتعلقة بالصحة العامة المفروضة على عقد جلسات الاستماع بالحضور الشخصي. غير أنه ينبغي اتخاذ أي قرار بشأن نطاق وطرائق استخدام أدوات أعمال العدالة عن بعد في أعقاب مرحلة الطوارئ مع إيلاء الاعتبار الواجب للضمانات بإجراء محاكمات عادلة.

جيم - زيادة الجرائم التي تنطوي على أدلة إلكترونية

33- تؤدي التدابير الشاملة للتباعد الجسدي التي تطبق في جميع أنحاء العالم كاستجابة لجائحة كوفيد-19 إلى زيادة كبيرة في استخدام الاتصالات الإلكترونية من جانب السلطات العامة، والأعمال التجارية والأفراد. وفي الوقت نفسه، يكيف المجرمون السيبرانيون أنشطتهم الإجرامية لاستغلال الجوانب الاجتماعية، والقانونية والنفسية لجائحة كوفيد-19.⁽²⁷⁾

(22) الأعمال التحضيرية عن المفاوضات بشأن وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.V.5)، الصفحة 211.

(23) انظر CTOC/COP/2010/CRP.2.

(24) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، الطبعة الثانية (فيينا، 2017)، الصفحة 236.

(25) CTOC/COP/WG.3/2020/4، الفقرة 68.

(26) Council of the European Union, "The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters", p. 8.

(27) UNODC, Cybercrime and Anti-Money-Laundering Section, "Cybercrime and COVID-19: risks and responses" (Vienna, 2020).

- 34- وكما لوحظ في الاجتماع السادس لفريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية، تتمثل إحدى الخطوات الرئيسية في مجال الجرائم السيبرانية والتحقيقات الرقمية عبر الحدود في الحفاظ على سلامة الأدلة الإلكترونية وضمان صحتها ومقبوليتها كأدلة في الإجراءات الجنائية ذات الصلة.⁽²⁸⁾
- 35- وقد تزايد عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة للحصول على الأدلة الإلكترونية أو الحفاظ عليها زيادة كبيرة قبل وقت طويل من أزمة الجائحة. واعترافاً بهذا التحدي، ما فتئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يُدمج موضوع الأدلة الإلكترونية في عمله في مجال التعاون الدولي. ومن الأمثلة على ذلك الجهد *الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود* (2019)، الذي يتضمن معلومات عن كيفية جمع الأدلة الإلكترونية وحفظها وتبادلها مع ضمان الكفاءة في ممارسات المساعدة القانونية المتبادلة.
- 36- وكانت جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من زيادة في الجرائم التي توجد أدلة إلكترونية بشأنها بمثابة تذكير إضافي بالحاجة الماسة إلى تبسيط الأساليب الحالية للتعامل مع تلك الطلبات. ويؤمل في أن يكون هذا التذكير بمثابة اعتراف بأن نظم إدارة القضايا ضرورية لكفاءة وفعالية السلطات المركزية وبأن وجود هياكل أو وحدات مخصصة داخل تلك السلطات للتعامل مع الحصول على الأدلة الإلكترونية من خارج البلد يمكن أن يكون خطوة نحو معالجة تزايد عدد القضايا المتراكمة.
- 37- ولوحظ في الاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، المعقود في تموز/يوليه 2020، أن الزيادة في الجرائم السيبرانية أكدت الحاجة إلى التعاون الدولي للحصول على الأدلة الإلكترونية الموجودة في الخارج، ولذلك ينبغي إيلاء الاهتمام لآليات وأدوات التعاون المحددة في هذا المجال، مثل تلك المنصوص عليها في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة السيبرانية، بما في ذلك التعاون المباشر مع مقدمي خدمات الإنترنت واستخدام شبكات الاتصال العاملة على مدار الساعة (7/24).⁽²⁹⁾
- 38- وفي محافل أخرى، أعرب عن التأييد للاستفادة على أفضل وجه ممكن من الصكوك أو الأطر والآليات الدولية القائمة لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، مع الإشارة أيضاً إلى اتفاقية الجريمة المنظمة بالإضافة إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة السيبرانية؛ ومن جهة أخرى، أعرب أيضاً (في ضوء قرار الجمعية العامة 247/74، الذي قررت فيه الجمعية إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية) عن رأي مفاده أن وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة السيبرانية في إطار الأمم المتحدة من شأنه أن ييسر فعالية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة السيبرانية.⁽³⁰⁾

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

- 39- على النحو الذي أبلغ عنه في الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، فإنه بالرغم من أن الجائحة تسببت في صعوبات كان لها أثر على التعاون الدولي، فقد أتاحت في الوقت نفسه فرصة لتحقيق الإمكانيات فيما يتعلق بتعدد الخيارات والمرونة والقدرة على التكيف في ذلك الميدان وفرصة لإعادة التفكير في الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها التعاون الدولي في المستقبل، حتى بعد مرض فيروس كورونا.

(28) انظر UNODC/CCPCJ/EG.4/2020/2، الفقرة 28.

(29) CTOC/COP/WG.3/2020/4، الفقرة 70.

(30) UNODC/CCPCJ/EG.4/2020/2، الفقرات 20-22.

- 40- ومن الأولويات الهامة لتعزيز فعالية التعاون الدولي الذي يكتسب مزيداً من الزخم في ظل الظروف العصيبة لأزمة الجائحة مواصلة وزيادة تحسين ممارسة الاتصال المباشر والمشاورات وتبادل المعلومات بين السلطات المركزية.
- 41- وأبرزت في الاجتماعات السابقة للفريق العامل أهمية هذه المشاورات، مقترنةً بضرورة تقديم المساعدة التقنية وتوفير التدريب من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المتصاعدة، ولا سيما بسبب جائحة كوفيد-19، وجرى التشديد عليها في التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف.
- 42- وتبرز أزمة فيروس كورونا كذلك أهمية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الاتصال والتعاون بين السلطات المركزية والسلطات المختصة على الصعيد الوطني.
- 43- وعلاوة على ذلك، ينبغي عند معالجة أثر الأزمة إيلاء الاعتبار الواجب للضوابط والموازنات الملائمة المطبقة لضمان احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك في سياق التعاون الدولي في المسائل الجنائية.
- 44- وقد يرغب الفريق العامل في مواصلة المناقشات ذات الصلة، والنظر بتعمق، في سياق القيام بذلك، في التحديات الناشئة التي تطرحها جائحة كوفيد-19 والتي قد يكون لها تأثير دائم على عمل السلطات المركزية وغيرها من السلطات المختصة المشاركة في هذا التعاون الدولي.

رسائل من السلطات المركزية بشأن إجراءات العمل وتدابير الطوارئ المتخذة في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية استجابة للأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

يتضمن الجدول التالي معلومات عن إجراءات العمل وتدابير الطوارئ التي اتخذتها الدول في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية استجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على النحو الذي جمعه البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الدول الأفريقية	1-
البلد	تدابير الطوارئ
بنين	- لم تتخذ بنين تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. - سيتولى فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم عنوان البريد الإلكتروني karen.kramer@un.org أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org.
بوركينافاسو	- لم تتخذ بوركينافاسو تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال جميع طلبات التعاون القضائي بالبريد الإلكتروني إلى secretariat.general@justice.gov.bf. - يمكن لفريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم المساعدة أيضاً، عند الاقتضاء، بالاتصال على العناوين karen.kramer@un.org أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org.
تشاد	- لم تتخذ تشاد تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني (karen.kramer@un.org) أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
توغو	- لم تتخذ توغو تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني للسلطة المركزية في توغو: dapg@justice.gouv.tg. ويمكن لفريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم المساعدة أيضاً، عند الاقتضاء، ويرجى الاتصال بأحد العناوين التالية (karen.kramer@un.org) أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)

البلد	تدابير الطوارئ
الجزائر	• لم تتخذ الجزائر تدابير استثنائية ولكن هناك أرقام هاتف وفاكس متاحة للتنسيق مع السلطة المركزية في الجزائر. وأرقام الهاتف والفاكس هي التالية: +213 233 835 98 +213 233 835 66 +213 233 835 38 +213 233 835 67 • عند الاقتضاء، سيوفر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عنوان البريد الإلكتروني carine.giraldou@un.org و luisfrancisco.dejorgemesas@un.org و karen.kramer@un.org.
جمهورية تنزانيا المتحدة	• يمكن إرسال رسائل البريد الإلكتروني للتنسيق إلى dpp@nps.go.tz. • سيقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (karen.kramer@un.org) أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org بتوفير عناوين بريد إلكتروني أخرى. • هناك أيضا رقما هاتف وفاكس متاحان - الهاتف: +255 26 2963634؛ والفاكس: +255 26 2963635.
السنغال	• لم تتخذ السنغال تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: dacgmj@justice.gouv.sn. • يمكن أيضا إرسال الطلبات بأي وسيلة قادرة على إنتاج سجل مكتوب. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
سيراليون	• لم تتخذ سيراليون تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني (karen.kramer@un.org)، أو coumbamathurin.diop@un.org، أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
سيشيل	• يجب إرسال الطلب بالبريد الإلكتروني إلى attorneygeneral@gov.sc، مع إرسال نسخة إلى davidesparon@gov.sc و nissathompson@gov.sc.
غامبيا	• يجب إرسال جميع طلبات التعاون القضائي بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني (karen.kramer@un.org)، أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. • سترسل جميع الطلبات الصادرة إلكترونيا؛ ولن ترسل المستندات الورقية إلا إذا لزم الأمر. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)

البلد	تدابير الطوارئ
غانا	يمكن إرسال جميع طلبات التعاون القضائي بالبريد الإلكتروني. وليس من الضروري إرسال نسخ ورقية. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني karen.kramer@un.org، أو coubamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
غينيا	بالرغم من أن غينيا لم تتخذ تدابير استثنائية رسمياً، يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني karen.kramer@un.org، أو coubamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
غينيا-بيساو	بالرغم من أن غينيا-بيساو لم تتخذ تدابير استثنائية رسمياً، يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني karen.kramer@un.org، أو coubamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
كابو فيردي	- يمكن إرسال طلبات التعاون القضائي باستخدام الوسائل العادية ولكن من الممكن أيضاً إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى autoridade.central@pgr.gov.cv. - هناك أيضاً عناوين بريد إلكتروني أخرى متاحة سيقدمها فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة karen.kramer@un.org، أو coubamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
كوت ديفوار	لم تتخذ كوت ديفوار تدابير استثنائية، ولكن يمكن توجيه نسخ مسبقة من الطلبات إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: dacp.justice.ci@gmail.com؛ ويجب إرسال النسخ الورقية في وقت لاحق عبر القنوات الدبلوماسية. ويمكن لفريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم المساعدة أيضاً، عند الاقتضاء karen.kramer@un.org، أو coubamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
ليبيريا	لم تتخذ ليبيريا تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني karen.kramer@un.org، أو coubamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)

البلد	تدابير الطوارئ
مالي	• لم تتخذ مالي تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى مدير الإدارة الوطنية للشؤون القضائية والأحكام. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني (karen.kramer@un.org، أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org). • ينبغي إرسال الوثائق الورقية في وقت لاحق. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
مصر	• بوجه عام، يجب تقديم جميع طلبات التعاون من خلال القنوات الرسمية. ولكن يمكن الاتصال بإدارة التعاون الدولي وإنفاذ الأحكام ورعاية السجناء التابعة لمكتب النائب العام المصري بالبريد الإلكتروني للتنسيق، أو إجراء مشاورات غير رسمية أو استكشاف الاستثناءات الممكنة: icooperation@ppo.gov.eg • وفقاً للقوانين الوطنية ومرسوم النائب العام المصري، تملك الإدارة المذكورة أعلاه الاختصاص باستلام وتنفيذ جميع طلبات التعاون في المسائل الجنائية.
موريتانيا	• بالرغم من أن موريتانيا لم تتخذ تدابير استثنائية رسمياً، يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني (karen.kramer@un.org، أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org). (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
موريشيوس	• يمكن الاتصال بالسلطة المركزية (مكتب المدعي العام) على الرقم +2302034740 من أجل التنسيق. • يعمل مكتب النائب العام بعدد محدود من الموظفين (على أساس التناوب). • أجلت جميع القضايا المعروضة على المحاكم. ولا تنتظر المحاكم في القضايا إلا على أساس استثنائي، عن طريق التداول بالفيديو أو بوسائل تقنية أخرى.
النيجر	• لم تتخذ النيجر تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال نسخ مسبقة بالبريد الإلكتروني أو عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وسيقوم فريق التنسيق التابع لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم عنوان البريد الإلكتروني (karen.kramer@un.org، أو coumbamathurin.diop@un.org أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org). (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)
نيجيريا	• لم تتخذ نيجيريا تدابير استثنائية، ولكن يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: cau.hagf@justice.gov.ng • يجب إرسال النسخ الورقية في وقت لاحق عبر القنوات الدبلوماسية. (تقدم هذه المعلومات شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة.)

البلد	تدابير الطوارئ
أوزبكستان	• يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى mpo@prokuratura.uz أو عن طريق الفاكس إلى 233 48 35 (+99871). • علق إرسال البريد البريدي أو استلامه في أوزبكستان مؤقتاً. (تقدم هذه المعلومات شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.)
تايلند	• لم تتخذ تايلند تدابير استثنائية بشأن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. ولتسريع العملية، توصي السلطة المركزية في تايلند بإرسال نسخ مسبقة بالبريد الإلكتروني إلى inter@ago.go.th. ويجب إرسال المستندات الأصلية للطلب بعد ذلك.
سنغافورة	• يجب إرسال جميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة، حيثما كان ذلك مسموحاً به، بالبريد الإلكتروني إلى AGC_CentralAuthority@agc.gov.sg. • يجب إرسال رسالة البريد الإلكتروني من حساب بريد إلكتروني رسمي للسلطة المركزية (وليس عنوان بريد إلكتروني على موقع عام مثل Gmail أو Yahoo). ولا تستطيع السلطة المركزية في سنغافورة الرد على رسائل البريد الإلكتروني المرسله من حساب بريد إلكتروني على موقع عام.
الصين	• لم تتخذ السلطة المركزية في الصين تدابير خاصة بشأن تلقي الطلبات الأجنبية. ولكن بسبب حالة الطوارئ العالمية الراهنة، تُشجّع السلطات المركزية بقوة على إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق البريد الإلكتروني، مع الوثائق الرسمية الممسوحة ضوئياً كمرفقات إلى cnca@moj.gov.cn.
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	• يجوز إرسال طلبات تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة إلى ild@doj.gov.hk.
فيتنام	• يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إلى ngannk_v13@vks.gov.vn.
قيرغيزستان	• يجب إرسال الطلبات المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين إلى عنوان البريد الإلكتروني gpo542790@gmail.com وإلى عنوان بريد إلكتروني آخر سيقدمه فريق التنسيق لشبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (luisfrancisco.dejorgemesas@un.org و maruf.khakimov@un.org). • علق مؤقتاً تعليق تسليم الأشخاص المدانين ونقلهم. (تقدم هذه المعلومات شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.)
كازاخستان	• يجب إرسال جميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم في شكل ملفات PDF بالبريد الإلكتروني إلى: icd@prokuror.kz، و 7172557@prokuror.kz، و 7172520@prokuror.kz، و 7172993@prokuror.kz. • يمكن أن تطلب الوثائق الأصلية الورقية، إذا لزم الأمر. • علق تنفيذ عمليات تسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم.

البلد	تدابير الطوارئ
لبنان	(تقدم هذه المعلومات شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.) • قد لا يكون تسليم المطلوبين ممكناً بسبب الأزمة الصحية. وفي حالات استثنائية (مثل الإرهاب)، يمكن تنفيذ عملية التسليم عندما تطلب الدولة طالبة ذلك. وسيُطلق سراح الأشخاص المطلوب تسليمهم ويُمنعون من السفر ما لم تطلب الدولة طالبة ألا يطلق سراحهم بسبب خطورة الجريمة. • ينبغي تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة. وبسبب التدابير التي اتخذتها السلطات اللبنانية لمكافحة انتشار كوفيد-19، سيجري تنفيذ الطلبات وفقاً للقدرات المتاحة للبلد. • للاطلاع على المعلومات اللازمة للتنسيق مع السلطة المركزية في لبنان، يرجى الاتصال بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لمعرفة عناوين البريد الإلكتروني ذات الصلة: carine.giraldou@un.org، أو luisfrancisco.dejorgemesas@un.org أو karen.kramer@un.org.
ميانمار	• يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة مباشرة إلى السلطة المركزية إذا كانت الدولة طالبة قد أبرمت مع ميانمار اتفاقاً ثنائياً أو مذكرة تفاهم بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. وفي هذه الحالة، يجب إرسال الطلبات إلى شعبة مكافحة الجريمة عبر الوطنية التابعة لقوة شرطة ميانمار بالبريد الإلكتروني: naypyitaw.ncb@gmail.com. • إذا لم يكن هناك اتفاق ثنائي أو مذكرة تفاهم، يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق القنوات الدبلوماسية.

3- دول أوروبا الشرقية

البلد	تدابير الطوارئ
الاتحاد الروسي	• لم يعتمد الاتحاد الروسي تدابير استثنائية. ويمكن إرسال صور مستنسخة من طلبات المساعدة في الحالات الجنائية إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: transgprf@genproc.gov.ru، بانتظار تسلم النسخ الورقية للطلبات عبر القنوات الواجب استخدامها حسب الأصول.
أذربيجان	• يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. ويمكن الحصول على العناوين عن طريق إرسال طلب إلى أمانة لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتنفيذ الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالتعاون في المسائل الجنائية (DGI-PC-OC@coe.int) أو إلى فريق التنسيق لشبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (luisfrancisco.dejorgemesas@un.org أو maruf.khakimov@un.org). ويمكن أيضاً تقديم المعلومات بإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى international@prosecutor.gov.az. • يمكن تعليق تسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم. (تقدم هذه المعلومات شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.)
أرمينيا	• فيما يتعلق بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، المقدمة في مرحلة التحقيق السابقة للمحاكمة، في حالة وجود صعوبات فيما يتعلق بإرسالها ورقياً، يجب إجراء مشاورات مع مكتب المدعي العام قبل تقديم الطلب. والبريد الإلكتروني الخاص بالمشاورات هو التالي: info@prosecutor.am و international@prosecutor.am.

(تقدم هذه المعلومات شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.)

- ألبانيا يمكن تنسيق المعلومات المتعلقة بكيفية المضي قدماً وإمكانية إرسال طلبات التعاون بالبريد الإلكتروني مع السلطة المركزية الألبانية عن طريق البريد الإلكتروني الموجه إلى gentjana.kalia@pp.gov.al.
(تقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا والفريق الاستشاري للمدعين العامين في جنوب شرق أوروبا.)
- أوكرانيا يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين بالبريد الإلكتروني. ويمكن الحصول على عناوين البريد الإلكتروني عن طريق إرسال طلب إلى أمانة لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتنفيذ الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالتعاون في المسائل الجنائية على العنوان: DGI-PC-OC@coe.int.
يمكن إرسال الرسائل التي تشير إلى نقل الأشخاص وتنفيذ الأحكام بالبريد الإلكتروني إلى itex@minjust.gov.ua؛ كما يمكن إرسال الرسائل المتعلقة بجميع الأسئلة العامة إلى ilad@minjust.gov.ua.
• تجهز الطلبات الواردة عن طريق البريد الإلكتروني في شكل إلكتروني (النسخ الممسوحة ضوئياً)، ولكن نتائج التجهيز ترسل بعد استلام النسخ الورقية.
• خلال الأزمة الصحية، توفّر رسائل وزارة العدل في أوكرانيا بالتوقيع الإلكتروني المستوفي للشروط، وفقاً لقانون أوكرانيا.
• يعلق التسليم الفعلي للأشخاص في إطار إجراءات النقل وتسليم المطلوبين.
(تقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- البوسنة والهرسك يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني. ويمكن الحصول على العناوين عن طريق إرسال طلب إلى أمانة لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتنفيذ الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالتعاون في المسائل الجنائية: DGI-PC-OC@coe.int.
(تقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- تشيكيا يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق البريد الإلكتروني إلى mot@msp.justice.cz (القضايا في مرحلة المحاكمة) أو mo@nsz.brn.justice.cz (القضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة).
• علق عموماً تسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم.
- الجبل الأسود يجب إرسال جميع الرسائل إلكترونياً؛ ويمكن الحصول على العناوين عن طريق إرسال طلب إلى أمانة لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتنفيذ الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالتعاون في المسائل الجنائية: DGI-PC-OC@coe.int.
(تقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- جمهورية مولدوفا يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين بالبريد الإلكتروني إلى: mld@procuratura.md أو بالفاكس إلى: +373 22221335.
• بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالتعاون القانوني الدولي، يمكن الاتصال بالسلطة المركزية بالبريد الإلكتروني: int-coop@procuratura.md.
(تقدم هذه المعلومات الفريق الاستشاري للمدعين العامين في دول جنوب شرق أوروبا.)

البلد	تدابير الطوارئ
جورجيا	- يمكن تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ومصادرة الموجودات الإجرامية وجميع الرسائل الرسمية ذات الصلة بالبريد الإلكتروني إلى mla@pog.gov.ge. - يمكن إرسال طلبات تسليم المطلوبين وأي وثائق متابعة بالبريد الإلكتروني إلى extraditions@pog.gov.ge. - ينبغي إرسال الاستفسارات المتعلقة بالمساعدة القانونية، وتسليم المطلوبين ومصادرة الموجودات الإجرامية إلى international@pog.gov.ge. - ينبغي توجيه جميع الوثائق المتعلقة بالإنفاذ ونقل الأشخاص المحكوم عليهم إلى ksarajishvili@justice.gov.ge. (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا وشبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.)
رومانيا	يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى dreptinternational@just.ro. (تقدم هذه المعلومات الشبكة القضائية الأوروبية.)
سلوفينيا	يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى gp.mp@gov.si. (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
صربيا	- إضافة إلى الوثائق الورقية، يجب إرسال نسخة إلكترونية من طلب المساعدة القانونية المتبادلة بالبريد الإلكتروني. وفي الحالات العاجلة، يمكن إرسال الطلب حصرياً بالبريد الإلكتروني. - سقوم أمانة الفريق الاستشاري للمدعين العامين في دول جنوب شرق أوروبا (secretariat@seepag.info) أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (عنوان البريد الإلكتروني: karen.kramer@un.org، luisfrancisco.dejorgemesas@un.org) بإرسال عنوان البريد الإلكتروني. (يقدم هذه المعلومات الفريق الاستشاري للمدعين العامين في دول جنوب شرق أوروبا.)
كرواتيا	يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى europska.unija@pravosudje.hr. (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
لاتفيا	- يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بمرحلة ما قبل المحاكمة بالبريد الإلكتروني في شكل ملف PDF إلى pasts@vp.gov.lv (شرطة الدولة) و darbdep@lrp.gov.lv (مكتب المدعي العام). - يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بمرحلة المحاكمة بالبريد الإلكتروني في شكل ملف PDF إلى: central.authority@tm.gov.lv (وزارة العدل). - قد يتعطل أو يتأخر تجهيز الطلبات المقدمة كنسخ ورقية الواردة بالبريد العادي. وسترسل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة من لاتفيا إلكترونياً. - علق عموماً تسليم الأشخاص المحكوم عليهم إلى لاتفيا ونقلهم إليها. - علق أيضاً تنفيذ الطلبات التي تقتضي الاتصال المادي. وفي الحالات العاجلة، يجب تنسيق الحلول عن طريق البريد الإلكتروني مع السلطات المركزية المذكورة أعلاه. (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)

- مقدونيا الشمالية • لم يعد هناك أي تدابير استثنائية. ويمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بالبريد الإلكتروني، ولكن يجب إرسال النسخ الأصلية بعد ذلك. ويمكن إرسال نسخ مسبقة إلى: cabinet@mjustice.gov.mk. ويمكن الحصول على عناوين بريد إلكتروني أخرى للتنسيق والمتابعة عن طريق إرسال طلب إلى أمانة لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتنفيذ الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالتعاون في المسائل الجنائية: DGI-PC-OC@coe.int.
- لا تعمل المطارات بكامل طاقتها، وتتسم عمليات التسليم بالتالي بأنها محدودة وتعطى الأولوية في الوقت الراهن لتسليم المطلوبين. وحيثما أمكن ذلك، يسلم المطلوبون باستخدام السيارة؛ ويمكن أيضا نقل الأشخاص المحكوم عليهم.
- (تقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- هنغاريا • يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى nemzb@im.gov.hu.

4- دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- الأرجنتين • يمكن أن تحال طلبات التعاون القضائي الدولي العاجلة بالوسائل الإلكترونية إلى cooperacionpenal@mrecic.gov.ar، مع إرسال نسخة إلى aif@mrecic.gov.ar.
- إذا أرسل طلب عاجل عن طريق البريد العادي، فيوصى بإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى aif@mrecic.gov.ar.
- (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)
- إكوادور • يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بالبريد الإلكتروني إلى cooperacion@fiscalia.gob.ec و asistenciaspenales@fiscalia.gob.ec؛ ويوصى بإرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى مدير التعاون والشؤون الدولية في مكتب المدعي العام. وسيقدم عنوان البريد الإلكتروني من قبل أمانة الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي (secretaria.general@iberred.org) أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (luisfrancisco.dejorgemesas@un.org؛ karen.kramer@un.org).
- يجب إرسال طلبات التسليم بالبريد الإلكتروني. وسيقدم عنوان البريد الإلكتروني من قبل أمانة الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي (secretaria.general@iberred.org) أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (luisfrancisco.dejorgemesas@un.org؛ karen.kramer@un.org).
- (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)
- أوروغواي • يجب إرسال الطلبات العاجلة بالبريد الإلكتروني إلى cooperacionpenal@mec.gub.uy.
- (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)
- باراغواي • يمكن إرسال نسخ مسبقة من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين إلى dai.ac@ministeriopublico.gov.py، مع إرسال نسخة إلى mdoldan@ministeriopublico.gov.py.

البلد	تدابير الطوارئ
	• نظراً للإغلاق الشامل، ستعطى الأولوية للطلبات الجديدة والرسائل العاجلة، ويمكن تأخير معلومات المتابعة أو عدم تقديمها. (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)
البرازيل	• يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بالوسائل الإلكترونية. ويمكن لأغراض التنسيق استخدام عنواني البريد الإلكتروني التاليين: marconi.melo@mj.gov.br (المنسق العام للتعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية) و renato.coimbra@mj.gov.br (منسق تحليل طلبات التعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية). • يمكن إرسال طلبات تسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم باستخدام الوسائل الإلكترونية. ومن أجل التنسيق، يمكن استخدام عنوان البريد الإلكتروني التالي: rodrigo.sagastume@mj.gov.br (منسق تسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم). (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)
بيرو	• يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة العاجلة بالبريد الإلكتروني إلى ucjieperu@mpfn.gob.pe، مع إرسال نسخة إلى rgala@mpfn.gob.pe. • يمكن إرسال طلبات التسليم العاجلة بالبريد الإلكتروني إلى ucjieperu@mpfn.gob.pe، مع إرسال نسخة إلى rgala@mpfn.gob.pe. • يوصى أيضاً بإرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى جهات الاتصال التابعة للشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي التي ستقدم أمانة الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي عناوين بريدها الإلكتروني (secretaria.general@iberred.org). • للاستفسارات العاجلة، اتصل أيضاً بالرقم 4284349 (00511). (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)

5- دول أوروبا الغربية ودول أخرى

البلد	تدابير الطوارئ
إسبانيا	• يجب أن ترسل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الخطيرة والعاجلة بالوسائل الإلكترونية إلى rogatoriaspenal@mjusticia.es. • يجب إرسال طلبات تسليم المطلوبين إلى extradiciones@mjusticia.es. وسترسل جميع الطلبات الصادرة من إسبانيا إلكترونياً. • ستجهز الطلبات العاجلة لنقل الأشخاص المحكوم عليهم لأسباب إنسانية أو غير ذلك من الأسباب الاستثنائية، شريطة إرسالها إلى sgcjtraslados@mjusticia.es.
أندورا	• يجب إرسال جميع طلبات التعاون القضائي بالبريد الإلكتروني إلى cooperacio_internacional_mji@govern.ad. • سترسل جميع الطلبات الصادرة إلكترونياً؛ ولن ترسل المستندات الورقية إلا إذا لزم الأمر. (تقدم هذه المعلومات الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي، وتُرسَل من خلال @Iber.)

البلد	تدابير الطوارئ
إيطاليا	• يجب إرسال الطلبات في شكل ملف PDF بالبريد الإلكتروني إلى ufficio2.dgpenale.dag@giustizia.it.
البرتغال	• يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى: correiopgr@pgr.pt أو mail@gddc.pt.
بلجيكا	• يمكن إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين ونقل السجناء بالبريد الإلكتروني إلى centralauthority.iccm@just.fgov.be. • إذا لم يكن التحقق من صحة الوثائق مضمونا، قد يطلب إرسال النسخ الأصلية في وقت لاحق بالبريد العادي. • تقوم السلطة المركزية بتجهيز جميع الطلبات كالمعتاد. ولكن نظراً للأزمة الراهنة المتعلقة بالنظافة الصحية، قد يكون هناك بعض التأخير في التنفيذ من جانب سلطات إنفاذ القانون. والقيام بعمليات تسليم فعالية للأشخاص ممكن، ولكنه لا يزال محدودا بسبب القيود المفروضة على السفر والمحظورات القائمة.
سويسرا	• لم تتخذ سويسرا تدابير استثنائية. ويمكن إرسال نسخ مسبقة من الطلبات بالبريد الإلكتروني، مع تأكيد بأن نسخة ورقية سترسل لاحقا. ويمكن إرسال النسخ المسبقة إلى irh@bj.admin.ch.
فرنسا	• يمكن إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى liste.entraide.dacg-bepi@justice.gouv.fr.
فنلندا	• يجب مسح الطلبات ضوئيا وإرسالها بالبريد الإلكتروني إلى central.authority@om.fi. (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا).
كندا	• يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين بالبريد الإلكتروني إلى Cdncentralauthority@justice.gc.ca.
لكسمبرغ	• يمكن إرسال نسخة من طلب المساعدة القانونية المتبادلة في الحالات العاجلة بالبريد الإلكتروني إلى SecSepi@justice.etat.lu. • وعموما، سيعلق تنفيذ عمليات نقل الأشخاص المحكوم عليهم، ولكن يجب توجيه الرسائل التي تشير إلى نقل الأشخاص المحكوم عليهم إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: Pgexpg@justice.etat.lu.
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	• يجب إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين بالبريد الإلكتروني إلى UKCA-ILOR@homeoffice.gov.uk. • غُلقت عمليات نقل السجناء، ولكن دراسات الحالات الفردية لنقل السجناء لا تزال مستمرة. ويجب إرسال الرسائل بالبريد الإلكتروني إلى Crossbordertransfers@justice.gov.uk. • وبالنسبة للهيئة المركزية الملكية للإيرادات والجمارك، يجب تقديم الطلبات بالبريد الإلكتروني فقط (mla@hmrc.gov.uk). والزملاء الذين أرسلوا طلبات عن طريق البريد العادي مدعوون إلى إعادة تقديمها بالبريد الإلكتروني لتجنب التأخير، ونطلب أن يوضح في البريد الإلكتروني أنه إعادة إرسال للطلب. وفي حال تعذر تقديم طلب إلكتروني، يرجى الاتصال باستخدام عنوان البريد الإلكتروني أعلاه لمناقشة الأمر. • يجب إرسال الطلبات إلى المكتب الملكي (اسكتلندا) (السلطة المركزية لاسكتلندا فيما يتعلق بجميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة/أوامر التحقيق الأوروبية وطلبات تسليم المطلوبين/أوامر إلقاء القبض الأوروبية) بالبريد الإلكتروني إلى COICU@copfs.gov.uk. وأيضاً، لنلقي معلومات مستكملة بشأن أي طلبات معلقة، يجب استخدام عنوان البريد الإلكتروني المذكور. (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا).

- النرويج
- يجوز إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بالبريد الإلكتروني إلى postmottak@jd.dep.no؛ ويجب أن يوجه الطلب عن طريق البريد العادي متى سمح الوضع بذلك.
 - يجوز إرسال طلبات تسليم المطلوبين بالبريد الإلكتروني إلى وزارة الخارجية النرويجية، إلى serviceavdelingen@mfa.no، مع إرسال نسخة إلى وزارة العدل والأمن العام النرويجية على postmottak@jd.dep.no؛ ويجب أن يوجه الطلب الأصلي مع الضمانات عن طريق البريد العادي متى سمح الوضع بذلك.
- (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- النمسا
- يجب إرسال طلبات التعاون القضائي الدولي بالبريد الإلكتروني إلى team.s@bmj.gv.at.
 - فيما يتعلق بتسليم المطلوبين، يمكن تعليق التسليم بسبب القيود المفروضة على التنقل. ولا يمكن القيام بعمليات تسليم الأشخاص إلى النمسا إلا إذا كان الشخص المعني يحمل شهادة طبية لا يعود تاريخ صدورهما إلى أكثر من أربعة أيام وتُظهر نتيجة سلبية لاختبار كوفيد-19. وإذا دخل ضباط مرافقون الأراضي النمساوية، فإن هذا الشرط ينطبق عليهم أيضاً.
 - من الممكن الآن نقل الأشخاص المحكوم عليهم إذا كان كل من الشخص المنقول والضابط المرافق يحمل شهادة طبية لا يعود تاريخ صدورهما إلى أكثر من أربعة أيام وتظهر نتيجة سلبية لاختبار كوفيد-19.
- (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- هولندا
- يجب إرسال الطلبات بالبريد الإلكتروني إلى airs@minjenv.nl.
 - فيما يتعلق بالاتفاقيات التي تتطلب الاستعانة بالقنوات الدبلوماسية، ينص بلاغ السلطة المركزية في هولندا على ما يلي: "إننا ندرك بالطبع أن معظم معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة تضع شروطاً بشأن الاتصال بالبريد (الدبلوماسي) العادي. غير أننا سنقوم في الوقت الراهن بتجهيز الطلبات الواردة التي ترسل بالبريد الإلكتروني، في حين أن النسخ الأصلية الورقية لهذه الطلبات لن تسجل إلا بعد استئناف العمليات العادية".
- (يقدم هذه المعلومات مجلس أوروبا.)
- الولايات المتحدة الأمريكية
- المساعدة القانونية المتبادلة: ينبغي إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بالبريد الإلكتروني إلى MLA@usdoj.gov. وسيقوم مكتب الشؤون الدولية التابع لوزارة العدل، باعتباره السلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في الولايات المتحدة، بتنفيذ الطلبات قدر الإمكان خلال الأزمة الصحية. (تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي توجيه المراسلات الأخرى المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة بالبريد الإلكتروني مباشرة إلى القانوني و/أو المختص بالشؤون الدولية المكلف في مكتب الشؤون الدولية.)
 - نقل السجناء: ينبغي إرسال طلبات نقل السجناء والرسائل المتعلقة به بالبريد الإلكتروني إلى OIA.IPTU@usdoj.gov. وينبغي إرسال أي رسائل لا يمكن إرسالها إلكترونياً مباشرة بالبريد العادي إلى وحدة نقل السجناء الدوليين في مكتب الشؤون الدولية بوصفها السلطة المركزية للولايات المتحدة المعنية بمسائل نقل السجناء الدوليين.
 - تسليم المطلوبين: لا تزال طلبات التسليم ترد على نحو ما كانت ترد قبل الأزمة الصحية الحالية. ويمكن إرسال طلبات إلقاء القبض الاحتياطي عن طريق البريد الإلكتروني مباشرة إلى المكتب في الحالات التي تتيح المعاهدة ذات الصلة القيام بذلك. ويجب أن ترسل طلبات إلقاء القبض الاحتياطي الأخرى وطلبات التسليم الكاملة عبر القنوات الدبلوماسية. وخلال الأزمة الصحية الحالية، عندما يتقرر تسليم شخص إلى

الولايات المتحدة من دولة شريكة، يطلب مكتب الشؤون الدولية معلومات إضافية من نظرائه الأجانب بشأن صحة الشخص. وعندما يتقرر أن تسلم الولايات المتحدة شخصا إلى دولة شريكة، يسعى المكتب إلى الحصول على إذن خاص لدخول مرافقين إلى الولايات المتحدة.

- لم تتخذ اليونان تدابير استثنائية، ولكن للتنسيق مع السلطة المركزية اليونانية وإرسال نسخ مسبقة، يمكن إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى minjustice.penalaffairs@justice.gov.gr.